أكاديمية السادات للعلوم الإدارية

مجلة السادات للبحوث الإدارية والمالية

Sadat Journal of Administrative and Financial Research

المجلد الأول - العدد الثاني - يوليو 2023
Volume 1 | Issue 2 | Jul. 2023

sjsaf.journals.ekb.eg

رئيس التحرير
أ. د/ أنور محمود النقيب

رئيس مجلس الإدارة
أ. د/ محمد صالح هاشم

الترقيم الدولي ISSN
2974-3370

الترقيم الدولي الإلكتروني Online ISSN
2974-3389

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
24426

تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة من 2004 إلى 2021

إعداد:

الباحث: أحمد حمدي طلعت أحمد

باحث دكتوراه بقسم الاقتصاد

بأكاديمية السادات للعلوم الادارية

2023

الملخص:

تهدف الدراسة إلى تقديم فكرة عن الشمول المالي وأهميته وأهدافه وأبعاده، بالإضافة إلى تسليط الضوء علي تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال الفترة من 2004 إلى 20021، بهدف تقديم بعض التوصيات التي قد تساعد في دعم وتعزيز الشمول المالي في مصر. وخلصت الدراسة إلى أن الشمول المالي يعد قضية مهمة في تحقيق العدالة المالية لأفراد المجتمع، وتمكينهم من الحصول على الخدمات المالية والمصرفية اللازمة لتسوية معاملاتهم المالية ، مما يساهم في القضاء على الفقر والجوع، ويساهم بشكل فعال في تحقيق الاستدامة المالية.

Abstract :

The study aims to provide an idea of financial inclusion, its importance, objectives and dimensions, in addition to shedding light on the development of indicators of financial inclusion in Egypt during the period from 2004 to 20021, with the aim of presenting some recommendations that may help support and enhance financial inclusion in Egypt. The study concluded that financial inclusion is an important issue in achieving financial justice for members of society, and enabling them to obtain the necessary financial and banking services to settle their financial transactions, which contributes to the eradication of poverty and hunger, and contributes effectively to achieving financial sustainability.

الكلمات الدالة: الشمول المالي – الإستدامة المالية – التكنولوجيا المالية.

أولاً: المقدمة:

انطلق مشروع الشمول المالي بمصر منذ توقيع تعهد البنك الدولي تحقيق الشمول المالي عام 2010، إلا أن الإنطلاقه الحقيقية كانت مع تبني القياده السياسيه لهذا المشروع وانضمام البنك المركزي المصري للتحالف العالمي للشمول المالي عام 2013، خاصة مع عقد المنتدى العالمي لسياسات الشمول المالي بشرم الشيخ عام 2017. وعليه سوف يتم في تسليط الضوء على واقع الشمول المالي في مصر، والإشاره إلى أهم الجهود المبذوله على مستوى المؤسسات الماليه والمصرفيه، وذلك من أجل تعزيز الشمول المالي للجميع، والوقوف على مدى التقدم المحرز فيه، ومعوقات وتحديات تحقيقه.

ثانياً: مشكلة الدراسة :

رغم التطور الهائل في الخدمات والمنتجات المالية في الوقت الراهن، نتيجة إستخدام تكنولوجيا المعلومات والرقمنة، وبالرغم من الإهتمام الذى يوليه البنك المركزي المصري لتحقيق الشمول المالي كونه أحد عناصر تحقيق التنمية المستدامة ولعلاقته الوثيقة بتحقيق الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي، وفي إطار السعي نحو إزالة الأسباب والعوائق الأساسية التي تحول دون وصول الخدمات والمنتجات المصرفية لكافة فئات المجتمع وخاصة الفئات المستبعدة مالياً. إلا أن هناك ما يقرب من نصف الأفراد البالغين في مصر مستبعدين من هذه الخدمات المالية، ممارسين أعمالهم خارج الدائرة المالية الرسمية.

رابعاً: أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في حداثتها وانسجامها مع التوجهات العالمية لتعزيز الشمول المالي ومع الجهود المحلية التي يقودها البنك المركزي المصري في بناء استراتيجية وطنية للشمول المالي، وفي أنها تتناول موضوعًا حيويًا لم ينل نصيبه من الدراسة في العديد من المؤسسات الأكاديمية والبحثية، كما تكمن أهميتها في النتائج والتوصيات التي تخرج بها الدراسة والتي يهتم بها متخذي القرار والتي تساعدهم في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة التي تعمل على رفع الوعي والقدرات المالية لجميع أفراد المجتمع، كما تساعدهم في تطوير المنتجات المالية بما يتناسب مع احتياجات المستهلك، حيث أن تطوير المنتجات المالية والاهتمام بجودتها يعمل على زيادة دعم وتعزيز الشمول المالي .

خامساً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بصفة أساسية إلي الآتي:

1) التأصيل النظري للشمول المالي.
2) التعرف علي تطور القطاع المالي المصري خلال فترة الدراسة .

3) التعرف علي تطور مؤشرات الشمول المالي في مصر خلال فترة الدراسة .

4) الخروج ببعض التوصيات التي قد تسهم في دعم وتعزيز الشمول المالي في مصر.

ثامناً: حدود الدراسة:

1- الحدود المكانية للدراسة

تتركز الحدود المكانية لهذه الدراسة في الاقتصاد المصري.

2- الحدود الزمنية للدراسة

تغطي الحدود الزمنية للدراسة الفترة من 2004:2021.

تاسعاً: أسلوب الدراسة :

تعتمد الدراسة على الإسلوب الوصفي التحليلي الذي يقوم علي دراسة المشكلة وتحديد جوانبها من خلال تجميع المعلومات والبيانات من الكتب، الدراسات السابقة، المقالات والدوريات المختلفة ذات الصلة بمجال الدراسة، ثم تصنيفها وتنظيمها وتحليلها والتعبير عنها، بالإضافة إلى تحليل الجداول الاقتصادية الخاصة بمؤشرات الشمول المالي، بحيث يؤدي ذلك الي إستنتاجات تساهم في التغيير والتطوير.

أولاً: مفهوم الشمول المالي:

1- يعرفه **صندوق النقد الدولي العربي** بأنه: " الحالة التي تعكس قدرة الأفراد والشركات، بما فيهم ذوي الدخول المنخفضة وصغار السن، في الوصول إلى الاستفادة من مصفوفة متكاملة من الخدمات المالية ذات الجودة العالية مثل (المدفوعات، التحويلات،المدخرات، الائتمان، والتأمين), يتم توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة وذات تكلفة معقولة.

2- تعريف **البنك المركزي المصري الشمول المالي** علي أنه إمكانية حصول كل فرد أو مؤسسة في المجتمع علي المنتجات المالية المناسبة لإحتياجاته (جانب الطلب) من خلال القنوات الرسمية المتمثلة في البنوك وهيئة البريد وغيرهم(جانب العرض), بتكلفة مناسبة للجميع, من أجل إتاحة فرص مناسبة لكل فئات المجتمع لإدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم وآمن وضمان عدم لجوئهم للوسائل غير الرسمية التي لاتخضع للرقابة بما قد يعرضهم لحالات نصب ولا تضمن حماية حقوقهم كمستهلكين.[1]

ثانياً: أهداف الشمول المالي:

نظرا للاهتمام العالمي بتوسيع نطاق الشمول المالي، وخلق التحالفات بين الهيئات والمؤسسات المالية العالمية للتنسيق والعمل، ضمن آليات مشتركة وموحدة، تتنامي المنافع المتأتية من الشمول المالي، ترى المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء و البنك الدولي أن بناء نظام مالي شامل هو الطريق الوحيد للوصول إلى الفقراء ومحدودي الدخل. ان تعزيز مستويات عاليه من الشمول المالي الذي يسعى الى مشاركه شرائح المجتمع بالنظام المالي الرسمي, وتحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي, سينعكس

[1] - أسامة محمد بدر, (2019), أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر: حالة مصر, مجلة التجارة والتمويل, جامعة طنطا, كلية التجارة, العدد 4, ص 428. للمزيد أنظر البنك المركزي المصري ، كتاب دوري بشأن الأسبوع العربي للشمول المالي، البنك المركزي المصري، مصر, 2017.

ايجابيا على البيئه الاقتصاديه والاجتماعيه والسياسيه على حد سواء بالتالي يمكن تحقيق الاهداف الاتية[2]:

1- تعزيز وصول كافه فئات المجتمع الى الخدمات والمنتجات الماليه, لتعريف الافراد باهميه الخدمات الماليه والمصرفيه وكيفيه الحصول عليها والاستفاده منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصاديه .
2- تسهيل الوصول الى مصادر التمويل الرسميه بهدف تحسين الظروف المعيشيه للمواطنين وخاصه الفقراء منهم .
3- تمكين الشركات الصغيره والمتوسطه من الاستثمار في التوسع فيه.
4- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
5- خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاجتماعي.
6- تعميم الخدمات الماليه للاطفال والشباب والنساء لما له من اثر عميق على النمو الاقتصادي وعلى تنميه المجتمع[3].
7- دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الاصول المصرفيه سته دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الاصول المصرفيه, وجذب المصارف لعملاء جدد وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيوله, هذا الى جانب توفير قاعده بيانات ضخمه للمصارف بشكل يفيد في التحليل فيها بشكل يؤثر في امكانيه طرح منتجات جديده تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج للتقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل[4].

ثالثاً: آليات وركائز تعزيز الشمول المالي:

يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

[2]-Ajjour, H. M. (2017). The Role of Financial Inclusion from National Banks in the Achievement of Social Responsibility towards Clients (Case Study-the Islamic Banks Working in Gaza Strip), Master Thesis, 19.
[3]- Hart, M. (2016). What is the mainstream of financial services for women and girls today, Global Women's Banking Network, an article available on the CGAP website, Published: 03/2016 (www.cgap.org).
[4]- Khalil, A. F. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. Journal of the Union of Arab Banks, 422, 44-45.

جدول رقم (1)آليات وركائز تعزيز الشمول المالي:

1- الاستقرار المالي	2- النزاهة والسلامة المالية	3- الحماية المالية لمعملاء
من خلال: أ- قاعدة بيانات متنوعة ومستقرة. ب-الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. ج- تعزيز الاستقرار الاجتماعي. د- تحمل الصدمات والاختلالات المالية.	من خلال: أ- مكافحة غسيل الأموال. ب-مكافحة تمويل الإرباب. ج- السيطرة عمى إساءة استخدام النظام المالي.	من خلال: أ- التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً. ب-تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. ج- حصول العميل علي معاملة عادلة وشفافة وبسيولة ويسر.

المصدر: حماده السعيد المعصراوي، مؤشر للإفصاح عن معلومات الشمول المالي لتعزيز شفافية . التقارير المالية في البنوك، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 89، أكتوبر 2019 ، ص 39.

رابعاً: أبعاد الشمول المالي:

هناك ثلاث أبعاد للشمول المالي هم[5] :

1- الوصول: عبارة عن القدرة التي تتمتع بها المؤسسات المالية لتوفير السلع والخدمات المالية والتي ترتبط بالبيئة التنظيمية والسوق والتكنولوجيا، إذ أن ضمان الوصول يستلزم تحديد العوائق المحتملة التي تواجهها المؤسسات عند توفير السلع والخدمات أو التي يواجهها العملاء عند استخدامها، مضافاً

[5]-26. World Bank , "Financial Inclusion Strategies : Reference Framework" , 2012: p17.

إلي ذلك فإن مؤشرات الوصول تعكس عمق إنتشار الخدمات المالية كمستوي نفاذ فروع البنوك في المناطق الريفية أو عوائق جانب الطلب التي يواجهها العملاء للوصول الي المؤسسات المالية كالتكلفة والمعلومات.

2- **الإستخدام:** عبارة عن الطريقة التي يستعمل فيها العملاء الخدمات المالية كتنظيم ومدة السلع والخدمات المالية عبر الزمن مثل متوسط ميزانيات الادخار وعدد الصفقات لكل حساب وعدد المدفوعات الإلكترونية لكل حساب، وفي سبيل إستعمال المنتجات المالية ينبغي علي كل من المؤسسات والقطاع العائلي القدرة علي الوصول إليها.

3- **الجودة:** ويقصد بها قدرة السلعة او الخدمة المالية علي تلبية احتياجات المستهلك، اذ تعكس مقاييس الجودة الدرجة التي تطابق فيها السلع والخدمات المالية احتياجات العملاء ومدي الخيارات المتاحة ووعي وفهم العملاء للمنتجات المالية.

خامساً: عوائق الشمول المالي:

إن اجتذاب الخدمات المالية للعملاء الريفيين يمثل التحدي الأكبر في السعي واسع النطاق بالنسبة للشمول المالي فهناك عوائق أمام الخدمات المالية من كلاً من عنصري جانب الطلب وجانب العرض، فالبنسبة لجانب الطلب تتمثل العوائق الكبيرة بنقص الوعي المتعلق بالسلع والخدمات المالية والثقافة المحدودة والإستبعاد الإجتماعي، فالعديد من المنتجات المالية لا تتناسب مع الفقراء وليس هنالك من جهد كاف لتصميم منتجات تفي بإحتياجاتهم، فالرسوم الباهظة وغير الشفافة جنباً الي جنب مع الأحكام والشروط المرهقة المتعلقة بالمنتجات المالية تحد من الطلب على الخدمات المالية. أما بالنسبة لجانب العرض فإن العائق الرئيسي هو انخفاض تكاليف المعاملات البنكية، ونقص الاتصالات ونقص البنية التحتية التكنولوجية وعوائق اللغة ومستويات التعليم المنخفضة[6].

سادساً: القطاع المصرفى المصري:

لا يمكن فهم وضع الشمول المالي في دولة ما دون التطرق إلى بنية القطاع المصرفي والتطورات التكنولوجية التي لحقت به. وذلك لأن القطاع المصرفي يعتبر المحرك الرئيسي للشمول المالي. وبالنظر

[6]- KUMAR , ANIL , "A STUDY ON THE ROLE OF DISTRICT CO-OPERATIVE BANKS IN THE FINANCIAL INCLUSION IN KERALA " , Thesis Doctoral of philosophy in commerce , Mahatma Gandhi University, Kottayam , 2013: pp109-110.

إلى تجربه مصر نجد أن تاريخ مصر يحمل عده تجارب في هذا المجال وان اتخذت مسميات اخرى متعدده غير الشمول المالي نذكر منها ما يلي تجربه بنوك الادخار تجربه المحليه التي ولدت في مطلع الستينيات من القرن الماضي على يد الدكتور احمد عبد العزيز النجار وتم تنفيذها في الريف المصري خلال ثلاث سنوات ونصف من 1963 الى 1967 حيث قامت بتعبئه المدخرات الصغيره في الريف وبخاصه لقطاع الفلاحين وصغار المدخرين مثل الطلبه والعمال وربات البيوت ومنح الائتمان التبادلي والتشجيع على اقامه صناعات متناهيه الصغر بتمويل تشاركه الا انها فشلت لاسباب غير اقتصاديه تتعلق بامور سياسيه وقد اطلق عليها تجربه ميت غمر[7].

قام البنك المركزي بالبدء في برنامج الاصلاح المصرفي منذ عام 2004 بغرض تعزيز سلامه وقوه القطاع المصرفي وتضمنت المرحله الاولى من برنامج الاصلاح المصرفي من عام 2004 الى عام 2008 وضع خطه تتكون من اربعه محاور رئيسيه على النحو التالي اجراء بعض عمليات الخصخصه والدمج بالقطاع المصرفي المصري مواجهه مشكله الديون المتعثره لدى البنوك اعاده هيكله بنوك القطاع العام ماليا واداريا تطوير قطاع الرقابه والاشراف بالبنك المركزي المصري[8]. وقد اسفرت هذه المرحله عن تحسن مؤشرات اداء بنوك القطاع العام حيث نجحت في تغطيه عجز المخصصات الذي بلغ حوالي 48 مليار جنيه في نهايه 2000 يونيو 2003 كما ارتفع عدد حسابات الايداع في الفتره بين 2006 الى 2009 بنسبه 15% وازداد عدد القروض بنسبه 165%[9].

اما المرحله الثانيه من برنامج الاصلاح المصرفي 2009 الى 2012 فقد ارتكزت المرحله الثانيه على ثلاث محاور رئيسيه تطبيق مقررات بازل 2 على القطاع المصرفي المصري تبني مبادره تعزيز وتطوير الانشطه المصرفيه على مختلف القطاعات وخاصه المشروعات الحوكمه في القطاع المصرفي المصري[10].

يمثل القطاع المصرفى المصري النصيب الأكبر من النظام المالي المصري وأحد أهم قطاعات النشاط الإقتصادى المصري فقد ساعدت مرونته في مواجهة الأزمات المختلفة وحالت دون وصول تبعات

[7] - أحمد عبدالعزيز النجار، (1993)، حركة البنوك الإسلامية (حقائق الأصل وأوهام الصورة)، سبرينت القاهرة، ص29 : 66.

[8]- https://ecss.com.eg/33501/

[9]– البنك الدولي للانشاء والتعمير 2010 وثيقه برنامج لقرض مقترح بمبلغ 500 مليون دولار امريكي الى جمهوريه مصر العربيه بشان قرض ثالث لتمويل سياسات تطوير القطاع المالي تقرير رقم 53277 اي جي.

[10] –https://ecss.com.eg/33501/

صدمات هذه الأزمات إلى النظام المالي المصري وقد استطاع هذا القطاع بفضل استقراره وتطوره وكفاءة مؤشراته وثقة المستثمرين فيه أن يكون أحد أهم العوامل لجذب رؤوس الأموال المحلية والخارجية، وذلك بفضل قيام البنك المركزى المصري بتبنى حزمة من الإجراءات التى ساهمت في تحقيق ذلك، على الرغم من تأثر القطاع المصرفى المصري بأحداث ثورة 25 يناير 2011 وما ترتيب عليها من انخفاض معدل نمو صافى المراكز المالية للبنوك ليبلغ 3% فى نهاية عام 2011 ، مقابل معدل نمو 14.2% فى نهاية عام 2010 ، فقد شهد القطاع المصرفى المصري تطورات إيجابية فى السنوات التالية بدافع من تنفيذ برنامج الإصلاح المصرفى بمرحلتيه 2004 –2008 و 2009–2011، حيث تصاعد المركز المالي الإجمالي للبنوك بخلاف البنك المركزي بمقدار 8758 مليار جنية عام 2021 [11].

تعتبر الودائع هى المحرك الأساسى لنمو صافى المراكز المالية للبنوك حيث أنها تمثل 84.6% من إجمالى التزامات القطاع المصرفى المصري وقد استمرت الودائع فى النمو بمعدلات جيدة، حيث ارتفعت أرصدة الودائع المصرفية فى عام 2021/2020 لتصل إلى 5731.5 مليار جنيه بنسبة زيادة 22.3% عن عام 2020/2019، وحققت ودائع كلا من القطاع العائلى وقطاع الأعمال الخاص أعلى نسب من إجمالى قيمة الودائع. وعلى الجانب الآخر إستمر النمو في القروض والتسهيلات الممنوحة للعملاء والتى تمثل حوالي 31% من صافى المراكز للبنوك، وتمثل القروض والتسهيلات الممنوحة لقطاع الأعمال الخاص نحو 57.9% من إجمالى تلك القروض[12]، وارتفعت أرصدة الائتمان المصرفى 2908 مليار جنيه عام 2021/2020 بنسبة زيادة 31.9% عن عام 2020/2019، وكان لارتفاع الائتمان الممنوح لكلا من قطاع الأعمال الخاص وقطاع الأعمال العام الأثر الأكبر فى تلك الزيادة حيث بلغت أرصدة الائتمان التى تم منحها لقطاع الأعمال الخاص 1088 مليار جنيه عام 2021/2020 بنسبة زيادة قدرها 18.4% عن العام السابق، وترجع هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم الائتمان للقطاع الخاص المنظم إلى 835.3 مليار جنيه، بما يمثل 76.8 %من إجمالى الائتمان الممنوح لقطاع الأعمال الخاص، وبلغت نسبة الائتمان الممنوح للقطاع 37.4 % من إجمالى أرصدة الائتمان المصرفي.

[11]- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي لعام 2014، ص5.

[12]- منال جابر مرسي محمد، (2019)، قدرة التنمية المالية علي الحد من الفقر في مصر دراسة قياسية خلال الفترة من 1990 – 2017، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة سوهاج، ص30.

سابعاً: الجهود المبذولة لتعزيز الشمول المالي في مصر:

يأتي الشمول المالي على رأس أولويات أجندة البنك المركزي المصري في إطار تحقيق الاستقرار المالي لدعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور استراتيجية رؤية مصر2030[13] ، ولقد عرف قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بالقانون رقم 194 لسنة2020 الشمول المالي على أنه: إتاحة مختلف الخدمات المالية للاستخدام من قبل جميع فئات المجتمع من خلال القنوات الرسمية بجودة وتكلفة مناسبة مع حماية حقوق المستفيدين من تلك الخدمات بما يمكنهم من إدارة أموالهم بشكل سليم. استطاعت مصر تحقيق تطورات إيجابية فيما يتعلق بمؤشرات الشمول المالي خلال الفترة (2004: 2021) ، وفيما يلي أهم هذه المؤشرات:

1- التغلل المصرفي:

حيث أن النظام المالي الشامل يجب أن يتغلغل على نطاق واسع بين مستخدميه، أي أن يكون له أكبر عدد ممكن من المستخدمين، ويمكن التعبير عن هذا البعد وقياسه من خلال مؤشري عدد المودعين لدى البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)، وعدد المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(2): تطور عدد المودعين والمقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ) من السكان في مصر خلال الفترة من (2004 : 2021)

السنوات	المودعين لدى البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)	المقترضين من البنوك التجارية (لكل 1000 بالغ)
2004	--	--
2005	39.06	--
2006	37.75	--
2007	52.15	--
2008	68.08	--
2009	69.63	--

[13] -Nasr, E., Helmy, M., and Ali, M., Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt(Rep), Alliance for Financial Inclusion (AFI), 2018. P. 3.

2010	77.96	--
2011	77.27	351.84
2012	77.87	364.37
2013	105.99	370.83
2014	100.09	355.85
2015	101.34	366.59
2016	108.23	379.76
2017	103.53	382.18
2018	116.90	391.93
2019	123.50	411.86
2020	123.66	479.85
2021	119.49	385.44

Source: World Bank, World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/Egypt?view=chart

يتضح من الجدول السابق بلغ عدد المودعين لكل 1,000 بالغ في مصر 480 مودعاً لدى البنوك التجارية في عام 2020 ، مرتفعاً من 352 فقط في عام 2011 . وبالمثل، ارتفع عدد المقترضين من البنوك التجارية إلى 124 لكل 1,000 بالغ، بنسبة 61 في المائة زيادة عن عام 2011. حيث يعتبر مؤشرات التغلل المصرفي من أهم المؤشرات للشمول المالي، لأنه لا يقتصر أن يكونلدى الأفراد حسابات بنكية، ولكن العبرة في استخدام الأفراد لهذه الحسابات من خلال التعامل مع البنوك سواء في الإقتراض أو أوعية الاستثمار والادخار المختلفة.[14]

2- توافر الخدمات المصرفية (التركز المصرفي):

[14] – حنان علاء الدين جعفر، (2020)، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ص495.

يجب أن تكون خدمات النظام المالي الشامل متاحة للجميع بسهولة ويسر، ويمكن التعبير عن هذا البعد وقياسه من خلال مؤشري عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100000 بالغ)، وعدد ماكينات الصراف الآلي (لكل 100000 بالغ).

أ- مؤشر عدد فروع البنوك:

يعد عدد فروع البنوك أحد المؤشرات الهامّة التي تدل على انتشار الخدمات المالية، و يعد أمرا إيجابيًّا خاصةً عند انتشار هذه المؤشرات في الريف والمناطق النائية، كما يدل هذا المؤشر على مدى اهتمام البنوك والمؤسسات المالية العاملة ضمن القطاع المصرفي على تقديم خدماتهم لمزيد من الأفراد[15]. تمثل الزيادة في عدد فروع البنوك أمراً مهماً لتحقيق الشمول المالي، وذلك من أجل تحقيق البعد الخاص بالوصول للخدمات المالية. ويوضح الشكل التالي تطور عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100000 بالغ) من السكان في مصر خلال الفترة من (2004 : 2021) .

الجدول رقم(3): تطور عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100000 بالغ) من السكان في مصر خلال الفترة من (2004 : 2021)

السنوات	فروع البنوك التجارية (لكل 100000 بالغ)
2004	3.79
2005	3.80
2006	3.91
2007	4.21
2008	4.45
2009	4.58
2010	4.60
2011	4.61
2012	4.57

[15]- دلال محمد إبراهيم محمد، (2019)، أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات – دراسة اختبارية على البنوك المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 43 ، العدد 1، ص12.

4.56	2013
4.56	2014
4.61	2015
4.74	2016
4.87	2017
4.98	2018
6.64	2019
6.75	2020
6.78	2021

Source: World Bank, World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/ Egypt?view=chart

يتضح من الجدول السابق ارتفاع عدد فروع البنوك التجارية (لكل 100000 بالغ) من السكان في مصر خلال الفترة من (2004 : 2021)، حيث ارتفع عدد الفروع من 3.79 فرع عام 2004 إلى 6.78 عام 2021 ، ويرجع ذلك الإرتفاع إلى انتشار الخدمات المصرفية بشكل أوسع في مصر من خلال توجيه البنك المركزي بتنوع اماكن انتشار الفروع لتغطي جميع شرائح المجتمع في المناطق التي سيتم فتح تلك الفروع فيها خاصةً في الأقاليم والأرياف والمناطق النائية، بالإضافة إلى خفض قيمه راس المال المطلوب عند انشاء فروع جديده وتيسير اجراءات فتح هذه الفروع للتوسع في تقديم الخدمات المصرفيه وخدمه اكبر عدد من العملاء.

ب-مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي:

بدأت البنوك المصرية في تقديم خدمة الصراف الآلي ATM في الثمانينات وكان استخدام الكروت آنذاك يقتصر على الآلة الخاصة بكل فرع مصدر فقط، ثم أصبح من الممكن استخدام الكارت من خلال شبكة ماكينات البنك الواحد اعتبارًا من عام 1998 كما تم اتفاقيات مع بعض البنوك المصرية تتيح استخدام الكروت الصادرة من أي منها في ماكينات الآخرومع تطور الجهاز المصرفي وتطور الشبكات والتكنولوجيات المستخدمة وجد إمكانية استخدام مختلف أنواع الكروت المصدرة من أي بنك داخل الجهاز

المصرفي والتابعة لأي من الهيئات الدولية المصدرة للكروت لأداء العمليات المختلفة الذي يرغب بها العملاء في أي من الماكينات المنتشرة في الدولة وخارجها طالما وجد علامة الكارت على الماكينة[16].

يمثل مؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي أحد المؤشرات الهامة التي تدل على مدى انتشار الخدمات المالية، وإمكانية قيام الأفراد بسحب أو إيداع أموالهم في أي وقت ودون الإلتزام بالذهاب لأحد فروع البنوك. ويقيس هذا المؤشر عدد ماكينات الصراف الآلي لكل 100 ألف من السكان البالغين، ويمكن من خلاله استنتاج مدى انتشار الخدمات المالية في أي دولة، ويوضح الشكل التالي تطور أعداد ماكينات الصراف الآلي في مصر خلال الفترة من (2004 : 2021) .

الجدول رقم(4): تطور ماكينات الصراف الآلي (لكل 100000 بالغ) من السكان في مصر خلال الفترة من (2004 : 2021)

السنوات	ماكينات الصرف الآلي (لكل 100000 بالغ)
2004	2.64
2005	3.34
2006	4.43
2007	5.42
2008	6.47
2009	7.68
2010	8.63
2011	9.22
2012	10.31
2013	10.94
2014	12.06
2015	13.69
2016	15.68

[16]- Bordo, m.d., jonung, l. and markiewicz, a., 2013. A Fiscal Union for The Euro: Some Lessons from History. Cesifo Economic Studies, 59(3), P.484.

2017	17.70
2018	18.72
2019	20.07
2020	22.06
2021	27.56

Source: World Bank, World Bank Database https://data.worldbank.org/country/ Egypt?view=chart

يتضح من الجدول السابق ارتفاع عدد ماكينات الصراف الآلي إلى 27.56 ماكينة عام 2021 مقارنة ب 2.64عام 2004، ويرجع ذلك إلى انتشار الخدمات المصرية وزيادة تواجد البنوك في مصر، بالإضافة إلى خطة البنك المركزي التي يسعى من خلالها إلى زيادة عدد ماكينات صراف آلي تتسم بإمكانية وسهولة استخدامها بمعرفة ذوي الاحتياجات الخاصة، وأن تتيح عمليات الإيداع النقدي وقبول المعاملات اللاتلامسية، مع دعمها أيضًا لعمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة مقدمًا، وصولاً إلي المستويات العالمية في الكثافة المصرفية لتلك الماكينات.

3- البعد الثالث: استخدام الخدمات المصرفية:

الدافع لدراسة هذا البعد هو وجود عدد كبير من اصحاب الحسابات المصرفية وهذا قد يعكس ارتفاع درجة الشمول المالي بشكل صوري في حالة استخدام معظمهم القليل من الخدمات المالية المعروضة، فبمجرد الحصول على حساب مصرفي لا يكفي لنظام مالي شامل بل من الضروري أيضاً استخدام الخدمات المصرفية بشكل كاف. ويمكن التعبير عن هذا البعد وقياسه من خلال مؤشر الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)، وذلك باعتبار أن خدمات الحصول على الائتمان القطاع الخاص من الخدمات الأساسية للقطاع المصرفي.

الجدول رقم(5): تطور حجم الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) في مصر خلال الفترة من (2004 : 2021)

السنوات	الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي)
2004	54.04
2005	51.16
2006	49.29
2007	45.51
2008	42.79
2009	36.09
2010	33.07
2011	31.15
2012	27.38
2013	26.22
2014	25.60
2015	26.31
2016	34.13
2017	28.52
2018	25.54
2019	24.02
2020	27.10
2021	29.66

Source: World Bank, World Bank Database
https://data.worldbank.org/country/ Egypt?view=chart

يتضح من الجدول السابق أن الطلب على الاقتراض الخاص قد شهد انخفاضاً منذ عام 2004، نتيجة الاضطرابا في بيئة الاستثمار بعد ثورة 2011 ، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الفائدة بعد تعويم الجنيه المصري في عام 2016، مما جعل الحصول على التمويل من البنوك المصرية أمراً مكلفاً للشركات والأفراد. وعلاوةً على ذلك، ووفقا لمؤشرات التنمية العالمية، بلغت نسبة الشركات المصرية التي تستخدم الائتمان المصرفي لتمويل الاستثمار حوالي 10 في المائة في عام 2020، وهو رقم منخفض للغاية. وهذا يعني أن حوالي 90 في المائة من الشركات المصرية تكاد تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى الائتمان لتمويل الاستثمارات، مما يؤثّر على قدرتها على النمو والمنافسة.

4- تطور الشمول المالي في مصر بشكل عام:

الشكل رقم (1) : تطور الشمول المالي في مصر

المصدر:

البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، 2021.

يتضح مما سبق زيادة كبيرة في معدلات الشمول المالي خلال الست سنوات الماضية محققة معدل نمو بلغ 115% ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية– والتي تشمل الحسابات في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع – إلى 36.8 مليون مواطن بما يعادل 56.2% من إجمالي المواطنين 16 سنة فأكثر والبالغ عددهم 65.4 مليون مواطن. كما ارتفعت نسبة الشمول المالي لعدد السيدات اللاتي يمتلكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن 16 مليون سيدة في نهاية 2021، بمعدل نمو بلغ 171% مقارنة بعام 2016.

مما سبق يتضح أن إصدار المؤشرات الرئيسية للشمول المالي من قبل البنك المركزي يساهم بشكل فعال في الفهم الجيد للسوق المصري وسلوك المواطنين مما يساعد على وضع السياسات الداعمة لتمكينهم اقتصاديا.

ثامناً: مبادرات الشمول المالي في مصر:

اهتم البنك المركزي المصري بدعم وإرساء مفهوم الشمول المالي من خلال القيام بإطلاقه مجموعة من المبادرات التي تدعم الشمول المالي، ويمكن عرض هذه المبادرات فيما يلي [17]:

أ- مبادرة حساب لكل مواطن:

يتمثل الهدف الأساسي من هذه المبادرة في ضم أكبر عدد من الحسابات البنكية إلى النظام المالي، وذلك من خلال القيام بتشجيع الأفراد على فتح حسابات بنكية دون حد أدنى لفتح الحساب، ومع ضرورة تواجد البنوك في المناطق النائية والأقاليم، والنوادي، والجمعيات الأهلية؛ لتوعية المواطنين بالمشاركة في المبادرة.

ب- مبادرة السداد الإلكتروني:

تهدف المبادرة إلى زيادة وسائل القبول الإلكتروني المتاحة، ويعد كل من التجار أو الشركات الذين ليس لديهم نقاط بيع إلكترونية هم المستفيدين من هذه المبادرة، وقد اشترط البنك المركزي في هذه المبادرة ضرورة وجود مجموعة من المواصفات القياسية لنقاط البيع الإلكترونية، والتي تدعم المعاملات اللاتلامسية، وفي نفس الوقت تناسب ظروف العمل في المناطق البعيدة، وتضمن أمان وسرعة تنفيذ المعاملات، وقد استهدف البنك المركزي ضمن هذه المبادرة نشر 100 ألف نقطة بيع إلكترونية يتحمل هو تكلفتها؛ من أجل تحفيز البنوك على نشر نقاط البيع الإلكترونية بصورة أكبر في المحافظات التي لا يوجد بها الأعداد الكافية لنقاط البيع الإلكترونية.

ج- مبادرة نشر ماكينات الصراف الآلي بكافة محافظات الجمهورية:

قام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة لنشر عدد 6500 ماكينة صراف آلي جديدة، بالإضافة إلى عدد 13500 ماكينة الموجودة بالفعل؛ حتى يصل عددها إلى 20 ألف، وذلك كخطوة أولى نحو نشر الخدمات المصرية على نطاق واسع، وذلك في موعد أقصاه ديسمبر 2021 ، وجاءت هذه المبادرة ضمن إطار اهتمام البنك المركزي بتدعيم البنية التحتية لنظم الدفع وإتاحة الخدمات المالية الرقمية لكافة

[17]-https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-events

المواطنين، وقد ألزم البنك المركزي البنوك بوضع أولوية للأماكن الحيوية ذات الكثافة العالية التي تفتقر للخدمات المصرفية، كما ألزمهم بأن تكون هذه الماكينات داعمة لإتمام العمليات المصرفية الخاصة بذوي الهمم، بالإضافة إلى أن تدعم تلك الماكينات عمليات شحن محافظ الهاتف المحمول والبطاقات المدفوعة .

د- مبادرات لتشجيع البنوك على زيادة حجم التمويلات الممنوحة للشركات الصغيرة والمتوسطة وهي[18]:

د-١- مبادرة 5% لتمويل المشروعات الصغيرة مستهدفة جميع القطاعات، وذلك فضلًا عن تحيز البنوك التجارية لصالح العمل مع الشركات الكبرى لما بينهما من مصالح وروابط مشتركة، سواءً أخذت تلك الروابط شكل الملكية أو الإدارة المشتركة أو الصفقات المشتركة، ومن ثم فعادة لا تجد البنوك حاجة لتقديم قروضها للمشروعات الصغيرة أو المتوسطة لاستحواذ المشروعات الكبرى على الجانب الأعم منها.

د-2- مبادرة 7% للتمويل متوسط وطويل الأجل حتى عشر سنوات لشراء المعدات والآلات وخطوط الإنتاج للشركات متوسطة الحجم العاملة في القطاع الصناعي والزراعي والطاقة المتجددة، وبحد أقصى 40مليون جنيه للعميل الواحد.

د-3- مبادرة 12% للتمويل قصير الأجل لرأس المال العامل للشركات والمنشآت المتوسطة العاملة في القطاع الصناعي والتصنيع الزراعي والطاقة الجديدة والمتجددة.

هـ- مبادرة دعم صغار المزارعين:

أُطلق برنامج الأغذية العالمي بالشراكة مع البنك الأهلي المصري وبنك مصر وتحت رعاية البنك المركزي المصري مشروعًا لزيادة إنتاجية صغار المزارعين ورفع مستوى معيشتهم الاقتصادي والاجتماعي بالاستغلال الأمثل للأراضي والمياه، وتمكين المرأة وتثقيفها في الجانب المالي في 50 قرية بقرى الصعيد وذلك لتعزيز منظومة التنمية الشاملة عبر دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى التشجيع على استخدام الري الحديث والطاقة الشمسية في الزراعة. وفي ضوء رؤية مصر 2030 والاهداف الاستراتيجية التي تتبناها الدولة من الارتقاء بجودة حياة المواطن وتحسين مستوى المعيشة، وادراج البعد البيئي والاجتماعي في التنمية الاقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، فضلاً عن تمكين المرأة والفئات المهمشة اقتصاديا، وتحقيق أفضل استخدام للموارد الطبيعية، فقد أولى البنك

[18]- البنك المركزي المصري، تقرير الاستقرار المالي، سنوات متفرقة.

المركزي اهتماما بتشجيع البنوك على التمويل المستدام ومراعاة العناصر البيئية والاجتماعية والحوكمة. وذلك من خلال دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالقطاع الزراعي[19].

و- مبادرة مجموعات الادخار والاقراض الرقمية:

الهدف من المشروع هو تشجيع الادخار وزيادة الوعي باستخدام التكنولوجيا المالية في عمليات الادخار وكذا على الإقراض فيما بينهم، وذلك من خلال إدماج 100 ألف سيدة بالقطاع المالي الرسمي لتحقيق التمكين الاقتصادي للسيدات عن طريق رقمنه عمليات الادخار والإقراض للمجموعات باستخدام التطبيق الإلكتروني "تحويشة"، يعتمد المشروع على منهجية مجموعات الادخار والإقراض حيث يتم اتفاق بين مجموعة من السيدات (من 15 إلى 25) على ادخار مبلغ مالي بصفة دورية يُحوَل من خلال تطبيق الكتروني إلى الحساب البنكي المشترك للمجموعة والذي يُفتح بناءً على اللائحة المنظمة لعمل المجموعة والموقع عليها من كل الأعضاء، ويدار هذا الحساب من خلال ثلاثة عضوات مفوضات من المجموعة للتعامل على الحساب، ويتم استخدام تلك الأموال في إقراض أعضاء المجموعة. حيث وافق مجلس إدارة البنك المركزي على تمويل هذا المشروع كما وُقع عقد مع المجلس القومي للمرأة لتنفيذه، حيث ويستهدف المشروع إدماج 100 ألف سيدة بالنظام المالي الرسمي في 9 محافظات باستخدام بطاقة "ميزة" الوطنية الإلكترونية في تلك العمليات[20].

ز- مبادرة البنك المدرسي:

الهدف من المشروع هو توعية طلاب المدارس بالمفاهيم البسيطة للمعاملات المالية (الادخار، ريادة الاعمال، الاستثمار، إلخ). يقدم البرنامج مُدخلات تعليمية ذات منهج تعليم مالي للطلاب (١٥ ساعة مقسمة على مدار العام الدراسي)، بالإضافة إلى تقديم منتجٍ بنكيٍ بالتعاون مع أحد البنوك. يقدَم المحتوى التعليمي عبر تأهيل وتدريب المدرسين والاخصائيين ويشمل موضوعات ومفاهيم مالية تهدف إلى زيادة الوعي الطلاب وذويهم والمدرسين، كما يساهم في إعداد كوادر واعية قادرة على التفاعل مع احتياجات سوق العمل المتغيرة وتنمية القدرة على الابتكار والإبداع بما يقوي قدراتهم التنافسية في السوق ومواجهة تحديات المستقبل[21].

[19]- https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/projects/support-small-farmer
[20]- https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/projects/village-saving
[21]- https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/projects/school-bank

تاسعاً: تحديات تحقيق الشمول المالي في مصر:

اتخذت مصر مجموعة من الخطوات الهامة نحو تحقيق الشمول المالي، إلا أن ذلك لا يمنع وجود عدد من التحديات والمعوقات التي تواجه القطاع المصرفي المصري، ويمكن تناول هذه التحديات على النحو التالي:

1) ضعف الوعي والثقافة المالية.
2) ضعف مستويات الدخول الفردية.
3) كبر حجم القطاع غير الرسمي في الاقتصاد.
4) ارتفاع معدلات البطالة ومعدلات التضخم.
5) ضعف مؤشر الكثافة المصرفية، وارتفاع درجة التركز المصرفي والجغرافي للبنوك.
6) ضعف شبكه الانترنت يقلل فاعليه ماكينات ATM ويفقدها ثقه المتعاملين.
7) صعوبه امتلاك الفقراء والمهمشين للهواتف المحموله يقلل من فاعليه استخدام التقنيات الذكيه الحديثه في الشمول المالي.
8) طول مده تنفيذ الاجراءات المصرفيه في الفروع نتيجه البيروقراطيه وزياده اسعار الخدمات المصرفيه يقلل من رغبه المواطنين في التعامل المصرفي.

ختاماً: يمكن القول بأن التطورات الإيجابية التي قامت بها الحكومة المصرية تجاه تحقيق الشمول المالي لاتزال غير كافية لتحقيق المستوى المطلوب من الشمول المالي.

النتائج:

أظهر التحليل الوصفي التحليلي للدراسة العديد من النتائج لعل أهمها:

1- أن هناك علاقة طردية بين عدد المودعين لدى البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ وبين الشمول المالي.

2- أن هناك علاقة طردية بين عدد المقترضين من البنوك التجارية لكل 1000 شخص بالغ وبين الشمول المالي.

3- أن هناك علاقة طردية بين عدد فروع البنوك التجارية لكل 100 ألف بالغ وبين الشمول المالي.

4- أن هناك علاقة طردية بين عدد ماكينات ال ATM لكل 100 ألف بالغ وبين الشمول المالي.

5- يعمل الشمول المالي على الحد من معدلات الفقر ورفع مستوى المعيشة خاصة الفئات المهمشة وأصحاب الدخول الضعيفة.

6- يساهم الشمول المالي في زيادة القدرة على الادخار والإستثمار بشكل أفضل.

التوصيات:

توصلت الدراسة إلى العديد من التوصيات لعل أهمها ما يلي:

م	التوصية	الجهة المسئولة	آلية التنفيذ
1	**تحسين البنية التحتية التنكولوجية والمالية.**	البنك المركزي بالتعاون مع وزارة الإتصالات والجهات التمويلية المختلفة.	تحسين البنية التحتية للسوق بتخفيض تكاليف المعاملات وتعزيز سهولة قنوات الدفع، وزيادة إنتشار فروع البنوك والمؤسسات المالية خاصة في القرى والأماكن النائية، ودعم إنشاء وكالات للخدمات المالية، والعمل على تطوير أنظمة الدفع والتسوية لتيسير المدفوعات المالية والتكنولوجية. بالإضافة إلى تقديم التسهيلات اللازمة لدعوة الشركات التكنولوجية المالية العالمية على الاستثمار في السوق المصري ودعوة رؤوس الأموال الخاصة المحلية في الاستثمار في مجال التكنولوجيا المالية.
2	**زيادة التثقيف المالي.**	المؤسسات المالية بالاشتراك مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي.	دعوة القائمين على السياسة التعليمية لإدراج وتضمين نشر الوعي بأهمية الشمول المالي ضمن المناهج التعليمية عبر كافة مراحل الدراسة، وبخاصة المتوسطة كالإعدادية والثانوية، للتأكيد على إعداد أجيال تعي جدوى هذا التوجه القومي، وللعمل على معالجة المستوي المنخفض للوعي المالي بين المواطنين، فضلاً عن استمرار الدعوة لمبادرات وحملات التوعية عبر وسائل الإعلام المختلفة المقروءة والمسموعة والمرئية للتوسع في نشر تلك الثقافة المفقودة لدي طبقات كثيرة من المجتمع المصري.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1) أحمد عبدالعزيز النجار، (1993)، حركة البنوك الإسلامية (حقائق الأصل وأوهام الصورة)، سبرينت، القاهرة.

2) أسامة محمد بدر، (2019، أثر الشمول المالي علي النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر: حالة مصر، مجلة التجارة والتمويل، جامعة طنطا، كلية التجارة، العدد 4.

3) البنك الدولي للانشاء والتعمير، (2010)، وثيقه برنامج لقرض مقترح بمبلغ 500 مليون دولار امريكي الى جمهوريه مصر العربيه بشان قرض ثالث لتمويل سياسات تطوير القطاع المالي تقرير رقم 53277 اي جي.

4) حنان علاء الدين جعفر، (2020)، آلية لتعزيز الشمول المالي في مصر في ظل التحديات والمعوقات، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس.

5) دلال محمد إبراهيم محمد، (2019)، أثر الاستقرار المالي كمتغير وسيط على العلاقة بين الشمول المالي والاستثمارات – دراسة اختبارية على البنوك المصرية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلد 43 ، العدد 1.

6) منال جابر مرسي محمد، (2019)، قدرة التنمية المالية علي الحد من الفقر في مصر دراسة قياسية خلال الفترة من 1990 – 2017، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة جامعة سوهاج.

التقارير:

1- البنك الدولي، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.

2- البنك المركزي المصري، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.

3- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، التقارير السنوية، أعداد متفرقة.

المراجع باللغة الأجنبية:

1) Hart, M. (2016). What is the mainstream of financial services for women and girls today, Global Women's Banking Network, an article available on the CGAP website, Published: 03/2016 (www.cgap.org).
2) KUMAR , ANIL , "A STUDY ON THE ROLE OF DISTRICT CO-OPERATIVE BANKS IN THE FINANCIAL INCLUSION IN KERALA " , Thesis Doctoral of philosophy in commerce , Mahatma Gandhi University, Kottayam , 2013: pp109-110.
3) 26. World Bank , "Financial Inclusion Strategies : Reference Framework" , 2012.
4) Ajjour, H. M. (2017). The Role of Financial Inclusion from National Banks in the Achievement of Social Responsibility towards Clients (Case Study-the Islamic Banks Working in Gaza Strip), Master Thesis.
5) Bordo, m.d., jonung, l. and markiewicz, a., 2013. A Fiscal Union for The Euro: Some Lessons from History. Cesifo Economic Studies, 59(3).
6) https://ecss.com.eg/33501/
7) https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/financial-inclusion-events
8) https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/projects/support-small-farmer
9) https://www.cbe.org.eg/ar/financial-inclusion/projects/village-saving-
10) https://www.cbe.org.eg/ar/financial inclusion/projects/school-bank
11) Khalil, A. F. (2016). Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services. Journal of the Union of Arab Banks.
12) Nasr, E., Helmy, M., and Ali, M., Financial Inclusion through Digital Financial Services and Fintech: the case of Egypt(Rep), Alliance for Financial Inclusion (AFI), 2018.